المحاضرة الأولى

مدخل لقانون الجمارك (تابع)

3. مصادر القانون الجمركي وعلاقته بالقوانين الأخرى

1.3. مصادر القانون الجمركي :

- **الدستور:** يستمد القانون الجمركي مبادئه وأحكامه من الدستور **كمبدأ العدالة والمساواة** أمام الأعباء العامة، لاسيما في تسديد الضرائب وفقا للمادة 78 من الدستور التي تنص على : "**كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة** "، والمادة 14 فقرة 12 و13 منه يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية : "**إحداث الضرائب و الجبايات والرسوم والحقوق المختلفة وتحديد نسبها وأساسها، ولا يجوز إلغائها أو الإعفاء منها "النظام الجمركي**".

- **القانون الأساسي:** وهو **القانون 79-07** المؤرخ في 21 يوليو 1979 يتضمن القانون الجمركي المعدل والمتمم بالقانون **98-10** المؤرخ في 22 أغسطس 1998 ج ر وبالقانون **17-04** المؤرخ في 16 فيفري 2017 وعدة قوانين مالية كقانون المالية لسنة 2017 و قانون المالية لسنة 2018.

3. مصادر القانون الجمركي وعلاقته بالقوانين الأخرى

1.3. مصادر القانون الجمركي :

الإتفاقيات الدولية: تتضمن الإتفاقيات التي تقام **دوليا، جهويا، متعددة الأطراف أو ثنائية**، والتي تم توقيعها بين **الجزائر ودول أخرى أو منضمات دولية** والتي **تتضمن أحكام تتولى** إدارة الجمارك تطبيقها في إطار ممارسة مهامها، ويمكن ذكر بعض هذه الإتفاقيات فيما يلي:

الاتفاقية الدولية الموقعة في إطار مجلس التعاون الجمركي سابقا (المنظمة العالمية للجمارك منذ 1995) حول التجارة الدولية:

كإتفاقية حول القيمة لدى الجمارك؛ الاتفاقية المتعلقة بتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركي؛ الاتفاقية المتعلقة بالقبول المؤقت مستمدة منها المواد 119 المتعلقة بالكفالات، المواد 125-127 المتعلقة بالعبور الجمركي والمواد 124-185 المتعلق بالقبول المؤقت (ق ج)؛ الاتفاقية الدولية حول النظام المسبق وترميز البضائع الموقع في 14-06-1983 مستمدة منه المواد 06-08 من ق ج المتعلقة بالتعريفة الجمركية؛ إتفاقية الطيران الدولي؛ إتفاقية إنشاء إتحاد المغرب العربي، ...إلخ.

3. مصادر القانون الجمركي وعلاقته بالقوانين الأخرى

1.3. مصادر القانون الجمركي :

التنظيم الجمركي : يشمل مختلف القرارات والمراسيم والمقررات والتعليمات التي لها علاقة بتنفيذ السياسة المالية في المجال الجمركي وتشمل:

المراسيم التنفيذية لقانون الجمارك، القرارات الوزارية، المنشورات الإدارية، الأحكام المتضمنة لقوانين المالية، مقررات المدير العام للجمارك، التعليمات والمدكرات الإدارية.

القوانين المكملة (التشريعات العامة والخاصة): كقانون العقوبات، القانون المدني، القانون التجاري، الإجراءات الجزائية، قانون المالية،....إلخ.

العرف: وهو اعتياد الأفراد على سلوك معين حيث يشعرون بإلزاميته ويصبح أمرا مكررا، والعرف هنا يعني كقانون، ولا يعدر الجهل به (المادة 74 من الدستور 1996 معدل ومتمم سنة 2016)

3. مصادر القانون الجمركي وعلاقته بالقوانين الأخرى

1.3. مصادر القانون الجمركي :

القضاء: فالاجتهاد القضائي يعتبر مصدر من مصادر القانون الجمركي، ويتحقق ذلك عن طريق تطبيق وتفسير القاعدة القانونية.

الفقه: ساهم الفقه في ضبط العديد من المعاهدات الدولية ك الخسائر البحرية المشتركة، الاتفاقيات الخاصة بسندات الشحن، ...إلخ.

3. مصادر القانون الجمركي وعلاقته بالقوانين الأخرى

2.3. علاقة القانون الجمركي بالقوانين الأخرى :

علاقته بالقانون الدستوري: إن أحكام ومبادئ القانون الجمركي مستمدة من الدستور الجزائري كمبدأ العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة، لاسيما في تسديد الضرائب كما نصت عليه المادة 78 من الدستور « **كل المواطنين متساوون في أداء الضرائب**» والمادة 140 فقرة 12 و13 منه التي تنص على « **يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية: إحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق المختلفة وتحديد نسبها وأساسها، ولا يجوز إلغائها أو الإعفاء منها**».

علاقته بالقانون الإداري: ترجع العلاقة بين القانون الجمركي والقانون الإداري إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة الجمركية والأفراد المتعاملين معها، وأنه ينظم الحقوق والامتيازات باعتبار أن إدارة الجمارك جزء من التنظيم الإداري للدولة فهي تابعة لوزارة المالية إلى جانب إدارة الضرائب، كما أن وزير المالية له صلاحيات إصدار قرارات إدارية وزارية تضبط المجال الجمركي.

3. مصادر القانون الجمركي وعلاقته بالقوانين الأخرى

2.3. علاقة القانون الجمركي بالقوانين الأخرى :

علاقته بقانون الضرائب: فالضريبة الجمركية تخضع للحساب، الوعاء والاستخلاص لصالح الخزينة العمومية، ما يخلق علاقة وطيدة بين القانون الجمركي والقانون الجبائي، فقانون الضرائب يتنظم العلاقة بين الأفراد المكلفين بالضريبة وبين الإدارة الضريبية، هذه الأخيرة هي الجهة المكلفة بتحديد الوعاء الضريبي وحساب وتصفية الضريبة وتحصيلها...إلخ.

علاقته بقانون العقوبات (الإجراءات الجزائية): وترجع العلاقة هنا نظرا إلى دور القانون الجزائي في تحديد الممارسات المعاقب عليها والعقوبات المكررة لكل هذه الأفعال المجرمة بهدف الردع، وكذا تغريمه لبعض الأفعال المتعلقة بحركة التجارة الخارجية، إلا أنه يغلب عليه الطابع المالي لضمان حرية التجارة وعدم عرقلة مسيرة التطور.